



البيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority

المحتوى المحلي في قطاع المياه



استدامة وابتكار

ـ2025
(هـ1447 - هـ1446)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وضعت نصب عيني منذ أن تشرفت
بتولي مقاليد الحكم السعي نحو
التنمية الشاملة من منطلق ٌوابتنا
الشرعية، وتوظيف إمكانات بلادنا
وطاقاتها، والاستفادة من موقع بلادنا
وما تتميز به من ثروات وميزات، لتحقيق
مستقبل أفضل للوطن وأبنائه.

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله ورعاه



اليوم حجم الإنفاق على بضائع وسلع وأنشطة وغيرها خارج المملكة يصل إلى 230 مليار دولار أمريكي، وهدفنا وفقاً لرؤية السعودية 2030 أن يكون 50% من هذا الإنفاق داخل المملكة. والمرحلة الأولى بأن نجعل توفير احتياجات الحكومة السعودية من خلال شركات التصنيع السعودية.

صاحب السمو الملكي
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله ورعاه

100 عام... قصة قطاع بدأ من تلية الحاجة إلى المياه العذبة وصولاً إلى الريادة العالمية في صناعتها

تقديم الهيئة السعودية للمياه في هذا التقرير فصولاً متابعة من مسيرة وطنية امتدت لأكثر من مئة عام، بدأت بأولى قطرات تحاليف المياه في بدايات القرن الماضي، وصولاً إلى رياضة المملكة اليوم كأكبر منتج للمياه في العالم.

وخلال هذه المسيرة، يبرز جانب جوهري يتمثل في تنمية المحتوى المحلي وتوطين الصناعة في المملكة، فمنذ إطلاق رؤية السعودية 2030 وضع قطاع المياه في قلبهما ليقود رحلة اكتفاء ذاتي للأمن المائي واستدامة الموارد، تُبنى بسُواعد وطنية، وتقنيات محلية، وصناعات متقدمة تُصمم وتنتج داخل البلاد، حيث شهدت هذه المسيرة محطات تحويلية غيرت ملامح قطاع المياه في المملكة، بجهود دؤوبة وإنجازات فارقة تعودها منظومة متكاملة أسهمت في بناء القدرات والكفاءات الوطنية، وتطوير ودعم الصناعات الوطنية، ونقل المعرفة، وتحفيز الابتكار، واستقطاب فرص استثمارية محلية، وأوضاعاً نصباً عينيها الريادة في الاستدامة والابتكار وتحقيق الأمن المائي محلياً وعالمياً بما يعزز تنمية الاقتصاد الوطني.





كلمة رئيس مجلس الإدارة

تشهد المملكة في ظل رؤية السعودية 2030 تحولاً استراتيجياً في قطاع المياه، بوصفه أحد الركائز الحيوية لتحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة. وانطلاقاً من دعم القيادة الرشيدة، عمل قطاع المياه على تطوير سياساته ومشروعاته بما يضمن كفاءة الإمداد ورفع جاهزية البنية التحتية، ويسهم في تحقيق تطلعات المملكة نحو قطاع متكامل ومستدام.

وفقاً لذلك، تبقي القطاع المحتوى المحلي خياراً استراتيجياً يعزز تنوع الاقتصاد الوطني ونموه، من خلال رفع مساهمه في الناتج المحلي، حيث يتوقع أن تسهم فرص التوطين في قطاع المياه في تحقيق أثر اقتصادي يتجاوز 6 مليارات ₩ بحلول عام 2033م، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الواردات، وتعظيم كفاءة الإنفاق الحكومي. وقد فُقد هذا التوجه من خلال مبادرات ومشروعات ساهمت في توطين الصناعات المرتبطة بالمياه، وتمكين الشركات المحلية، وتحفيز الابتكار، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة، بإنفاق سنوي قيمته 300 مليار ₩ مخصص لدعم الابتكار والتقنيات المتقدمة.

وأثمرت هذه الجهود في رفع نسب التوطين في سلاسل الإمداد، وتعزيز الشراكات المحلية، وخلق فرص صناعية ووظيفية مستدامة؛ ما يعكس تناغم الرؤية الوطنية مع الواقع التسفيلي للقطاع، ويفيد الدور الريادي للمملكة عالياً في صناعة المياه. كما انعكست الجهود على تعزيز أداء الوزارة، حيث تمكنت من الوصول إلى 99.82% في تقرير الأداء السنوي لرئيسية المحتوى المحلي والشتريات الحكومية، إضافةً إلى تحقيق 100% في مؤشر الالتزام بالائحة تفضيل المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية، وهو تأكيد على التزام القطاع بتطبيق السياسات الوطنية وقيادة التحول.

وفي الختام، نُشيد بجهود الجهات العاملة وتكاملها مع شركائنا من القطاعين العام والخاص، وكفاءة كوادرنا الوطنية في تحقيق مسالك التوطين والمحتوى المحلي. ونؤكّد التزامنا بمواصلة تطوير القطاع، وتمكين الكفاءات، وتعزيز الأمن المائي والاستدامة، بما يدعم تطلعات القيادة ويرسخ مكانة المملكة كمركز عالي لصناعة تحلية المياه.

معالي المهندس
عبدالرحمن بن عبدالحسين الفضلي
وزير البيئة والمياه والزراعة
رئيس مجلس الإدارة



كلمة الرئيس

انطلاقاً من دورها الاستراتيجي، تواصل الهيئة السعودية للمياه قيادة التحول المؤسسي في قطاع المياه، مرتكزةً على رؤية وطنية تسعى إلى رفع كفاءة التشغيل، وتحقيق الاستدامة، وتعزيز المحتوى المحلي. وفي هذا الإطار، حققت الهيئة منجزات فارقة تمثلت في أرقام بارزة، حيث وفرت إيرادات نحو 690 مليون ٌػ، وخفضت التكاليف بنسبة ١٤٪، وتوفيراً في استهلاك الطاقة بنسبة ٤٪.

وقد عملت الهيئة بالتكامل مع شركائها في قطاع المياه على تهيئة بيئة تنظيمية محفزة لتوطين الصناعة المحلية من خلال تطوير السياسات، وتفعيل آليات التفضيل، وتمكين الفرص الاستثمارية مما يسهم في رفع نسب التوطين في المشاريع، وتطبيق معايير المحتوى المحلي في العقود وإطلاق مبادرات لرفع القدرة وتوطين التقنيات في مجالات حيوية، مثل: الأغشية، والتحلية، والضخ، والأنظمة الذكية، وانطلاقاً من ذلك، استطاعت الهيئة تقليل فترات التوريد بأكثر من ٥٠٪؛ دعماً للنمو الاقتصادي وتمكيناً للمنشآت الوطنية، ورفعت نسبة مشاركة المقاولين والوردين السعوديين في المشروعات عالية القيمة إلى ٨٥٪.

كما قادت الهيئة جهود تطوير منظومة التصنيف الصناعي في القطاع، وأدرجت منتجات المياه ضمن القائمة الإلزامية للمحتوى المحلي، إلى جانب تبني سياسات تسهم في توطين سلاسل الإمداد في مشاريع التشغيل والنقل والتوزيع؛ مما مكّن مئات المصانع الوطنية، وساهم في تنمية الخبرات والمعارف، ورفع جاهزية المملكة كمركز صناعي في تقييمات المياه. وفي جانب تمكين الكفاءات الوطنية، حققت الهيئة نسبة ١٠٠٪ في توطين الوظائف القيادية، ونسبة ١٠٠٪ في توطين قسم المشتريات والخدمات المشتركة وسلاسل الإمداد، ونسبة ١٠٠٪ في توطين إجمالي القوى العاملة.

وتؤمن الهيئة بأن مواصلة بناء هذه الإنجازات من خلال تنمية القدرات الوطنية، وتكامل السياسات التنظيمية مع ركائز المحتوى المحلي، وتعزيز الابتكار والإنتاجية، يعد ركيزةً في ترسیخ استدامة الأمن المائي وازدهار الاقتصاد الوطني.

وختاماً، تقدم الهيئة بخالص الشكر والتقدير لكافة منسوبيها وشركائها في القطاعين العام والخاص على ما بذلوه من جهود فاعلة ومساهمة مستمرة في دعم وتمكين المحتوى المحلي وتوطين الصناعة، كما تؤكد التزامها بمواصلة العمل بكفاءة لتحقيق المستهدفات الوطنية وبناء مستقبل مستدام للمملكة.

معالي المهندس
عبدالله بن إبراهيم العبدالكريم
رئيس الهيئة السعودية للمياه



كلمة الرئيس التنفيذي

الحتوى المحلي هو ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومن هذا النطلق تواصل هيئة المحتوى المحلي والشثريات الحكومية جهودها لبناء منظومة متكاملة وتعظيم القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، والاستفادة من القوة الشرائية الحكومية، من خلال صياغة وتطوير السياسات والأدوات التنظيمية، بهدف توجيه الإنفاق نحو عناصر المحتوى المحلي من الكوادر والمنتجات والخدمات الوطنية.

وأسهمت جهود الهيئة إلى تمكين قطاع المياه من خلال الاعتماد على القدرات الوطنية عبر التعاون الوثيق مع الهيئة السعودية للمياه، والرخصين لهم في قطاع المياه، مما ساند في توطين ورفع نسب المحتوى المحلي في المشاريع الكبرى لقطاع المياه، كأشغال التناضج العسكري، وموانع الترسب، ومواد الغسيل الكيميائي، لتسهيل تعزيز استدامة سلسل الإمداد المحلية وخلق فرص نوعية. وعملت الهيئة السعودية للمياه على تمكين الصناعات المرتبطة بقطاع المياه، إلى جانب تضمين متطلبات المحتوى المحلي في التفاصيل عالية القيمة بقيمة تقدر بـ 27 مليار خلال النصف الأول من عام 2025م، بالإضافة إلى إطلاق عدة مبادرات وبرامج التي من شأنها تعزيز المحتوى المحلي، حيث نفذ قرابة 680 برنامج تدريبي، بمشاركة أكثر من 9 ألف من الكفاءات السعودية في قطاع المياه.

وتعتبر الهيئة السعودية للمياه من الجهات التميزة ضمن مسار التميز للجهات الأعلى إنفاقاً في جائزة المحتوى المحلي، إذ فازت بالجائزة خلال الثلاث نسخ الماضية، حيث تمثل الجائزة إحدى المبادرات الاستراتيجية للهيئة، بهدف تنمية المحتوى المحلي وتحقيق الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي والأفراد للامتثال في تطبيق سياسات وأدوات المحتوى المحلي، والتوعية بأهمية المحتوى المحلي ضمن الاقتصاد الوطني، ختاماً استمرت الهيئة على تحقيق تكامل الجهود الوطنية في تطبيق سياسات المحتوى المحلي، وتوطين الصناعات، لتوصل تمكين هذا المسار بتطوير المكانت والسياسات التي ترسخ استدامة الأثر الاقتصادي، وتعزز تنافسية الاقتصاد الوطني عالياً.

سعادة الأستاذ

عبدالرحمن بن عبدالله السماري
الرئيس التنفيذي لهيئة المحتوى المحلي
والشثريات الحكومية

مقدمة

حوكمة المحتوى المحلي و التوطين في قطاع المياه

يُعد المحتوى المحلي وتوطين الصناعة من أبرز المكانت الاقتصادية لرؤية السعودية 2030، وقد تبّقّ قطاع اللياه هذا التوجه منذ مراحله الأولى؛ ما أُسّهم في تحقيق نسب قياسية في المحتوى المحلي، وتأسيس شراكات صناعية محلية ودولية مستدامة، تطوير القدرات البشرية، وتسجيل براءات اختراع محلية، وتنظيم مؤتمرات ومعارض دولية لتعزيز الابتكار، ونقل العرفة.

يعد قطاع المياه أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمان المائي واستدامة الموارد في المملكة العربية السعودية، من خلال منظومة متكاملة تشمل مراحل الإنتاج والنقل والتوزيع والمعالجة وإعادة الاستخدام، وذلك ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للمياه ووفق أعلى المعايير التقنية والبيئية.

وقد تبّقى القطاع نهج المحتوى المحلي وتوطين صناعة المياه تماشياً مع رؤية السعودية 2030، مما أسهم في رفع نسب المحتوى المحلي إلى مستويات قياسية، وتأسيس شراكات صناعية مستدامة، وتطوير الكوادر الوطنية، وتنظيم فعاليات دولية تُعزّز الابتكار ونقل المعرفة وحوكمة التكلفة. ويُسهم ذلك في بناء منظومة مائية وطنية قائمة على الكفاءة والاستدامة، تُعزّز الاكتفاء الذاتي وتدعم مستهدفات التنمية الاقتصادية للملكة.



قطاع المياه في المملكة... 100 عام من النمو

التحدي وال الحاجة

وسط بيئه صحراوية، واجهت المملكة منذ نشأتها تحدياً كبيراً تمثل في تأمين المياه العذبة. إذ كانت المياه الجوفية محدودة و تتطلب جهوداً مضنية وإمكانات عالية في عمليات التقييف والاضخ.

ومع تزايد أعداد السكان وتوسيع المدن، خصوصاً في الحجاز والمناطق الساحلية، برزت الحاجة الملحة لإيجاد حلول مستدامة تسهم في سد هذه الفجوة وتعزز الأمان المائي في البلاد. وكانت خدمة الحجاج والمعتمرين على رأس الأولويات، حيث كانت المياه العذبة حينها بالكاد تكفي سكان جدة. وفي ظل هذه الظروف، بدأ التفكير في بدائل جديدة وتقنيات مبتكرة، ما مهد لمرحلة مفصلية في تاريخ المملكة في صناعة تحلية المياه، لتحول الحاجة إلى فرصة، ويبداً فصل جديد في مسيرة الأمان المائي في المملكة.

الكنداسة... أول خطوة لواجهة التحديات البيئية في تأمين المياه العذبة

استجابةً للتحديات، بدأت المملكة رحلتها في البحث عن حلول مبتكرة لتأمين المياه. وكانت اللحظة الفاصلة في عام 1907م، عندما أعيد تشغيل أول آلة تحلية انتشرت من حطام سفينة قبلة سواحل جدة، وعرفت باسم «الكنداسة». تعمل بالفحم الحجري لتكتيف وتقطر مياه البحر، لتصبح بذلك أول وحدة تحلية تُستخدم على اليابسة. شكلت هذه الخطوة انطلاقة تقنية مهمة، إذ كانت تقنيات التحلية آنذاك محصورة في السفن العسكرية وسفن الشحن، لتفتح الكنداسة باباً جديداً لتوفير المياه العذبة في المملكة.

من قلب التحديات خطوات استراتيجية لبناء مستقبل المياه

في هذا المسار حققت المملكة جهود نوعية رسمت محطات مهمة بمسيرتها في تحلية المياه والتي انطلقت من معاناة الحجاج والمعتمرين من شح المياه العذبة عند وصولهم إلى جدة، وعلى إثرها وُضعت اللبنة الأولى لقطاع المياه استراتيجياً.



رحلة قطاع المياه

على مدى أكثر من مئة عام

عام 1907 م 1926 م 1946 م 1964 م 1967 م 1968 م 1969 م 1970 م 1972 م 1973 م

تشغيل أول منظومة تحلية أحادية الغرض على ساحل الخليج العربي في الخبر، وإنشاء أول نظام لنقل المياه لتغذية مدن المنطقة الشرقية.

تحويل الإدارة إلى وكالة لشؤون تحلية المياه الملاحة بوزارة الزراعة والبيئة.

إنشاء أول منظومة تحلية ثنائية الغرض تنتج الماء والكهرباء في جدة.

إنشاء منظومتي تحلية أحادية الغرض في الوجه وضباء، جدة.

تحويل المكتب لتحليل المياه الملاحة إلى إدارة عامة لتحليل المياه، وعنى الأمير محمد الفيصل رئيساً للمكتب.

إنشاء مكتب لتحليل المياه الملاحة بوزارة الزراعة والمياه، وعنى الأمير محمد الفيصل رئيساً للمكتب.

طرح الأمير محمد الفيصل -رحمه الله- فكرة تحلية مياه البحر.

استيراد وحدتين إضافيتين من آلات التكثيف بأمر من الملك عبدالعزيز -طيب الله ثراه- لخدمة الحاج والعتمرين بمياه عذبة في جدة.

تشغيل آلة تقطير مياه البحر التي تعمل بالفحم الحجري في جدة، وُعرفت باسم "الكنداسة".

عام 1974 م 1978 م 1981 م 1982 م 1983 م 1987 م 1989 م 2002 م

صدر المرسوم الملكي رقم (م/٤٩) بإنشاء المؤسسة العامة لتحليل المياه الملاحة، ومقرها الرئيسي بالرياض.

تولّ المؤسسة العامة لتحليل المياه الملاحة مسؤولية تشغيل وصيانة نقل مياه بنبع - الدینة النوراء (1) كأول منظومة لتغذية المدينة المنظومة جدة بالتناضح العكسي، وهي من أوائل منظومات تحلية مياه البحر في العالم من نوعها.

إنشاء مركز التدريب بالجبيل.

تشغيل منظومة بنبع (1) ونظام نقل مياه بنبع - الدینة النوراء (1) كأول منظومة لتغذية المدينة المنظومة جدة بالتناضح العكسي، وهي من أوائل منظومات تحلية مياه البحر في العالم.

تشغيل مركز التدريب بالجبيل.

إنشاء مركز الجبيل (2) وهي أكبر منظومة تحلية مزدوجة الغرض في العالم آنذاك، وتشغيل نظام نقل مياه الجبيل - الرياض (B.A)، وهو أول نظام نقل مياه مغلق في العالم.

إنشاء مركز الأبحاث والتطوير بالجبيل.

تشغيل منظومة الشعيبة (المرحلة الأولى) ونظام نقل مياه الشعيبة على مشاركة القطاع الخاص (B.A) كأول منظومة تحلية لكة الكرمي والشاعر القدسية.

صدر قرار مجلس الاقتصادي الأعلى بالموافقة على إنشاء وتشغيل وتملك مشروعات صناعة تحلية المياه.

عام 2008 م 2015 م 2018 م 2022 م

إنتاج المؤسسة العامة لتحليل المياه الملاحة إلى 11.5 مليون م³ يومياً بـكواذر وطنية، والذي يعتبر رقم قياسي.

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠٠) بإسناد مهام إنشاء منظومات تنقية مياه السدود والمياه الجوفية وتشغيلها وصيانتها لإعادة إعمارها للمؤسسة العامة لتحليل المياه.

تشغيل أكبر منظومة عائمة لتحليل المياه في العالم.

ارتفاع الطاقة الإنتاجية اليومية إلى 6.6 مليون م³ مما يجعل المملكة أكبر منتج ل المياه التحلية عالياً.

إنشاء مركز الإسناد، ويعنى بمراقبة منظومات المياه من إنتاج، ونقل وتخزين وتوزيع.

زيادة إنتاج المؤسسة العامة لتحليل المياه الملاحة من 3.5 مليون م³ إلى 5 مليون م³ يومياً دون زيادة في التكاليف.

تشغيل محطة رأس الخير رسمياً، وهي أكبر محطة مزدوجة في العالم لإنتاج المياه الملاحة والكهرباء مزدوجة الغرض.

إنشاء وتشغيل أول منظومة عائمة (البوارج).

2024 م

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٩١٨) برئاسة خادم الحرمين الشريفين، والذي ينص على تحويل مسمى "المؤسسة العامة لتحليل المياه الملاحة" إلى "الهيئة السعودية للمياه".

المحتوى المحلي في قطاع المياه

بدأت رحلة المحتوى المحلي في قطاع المياه بالمملكة منذ مراحل مبكرة، حيث شرعت المؤسسة العامة لتحلية المياه الملاحة في توطين الصناعة من خلال تصنيع قطع غيار محلية، وتأهيل الكوادر الوطنية عبر مراكز الأبحاث والمعاهد التدريبية، وتطوير سلسلة الإمداد.

وعلى الرغم من محدودية الجهود المؤسسية قبل 2015، فقد أسرّمت تلك الجهود في بناء قاعدة صلبة انطلقت منها إستراتيجية وطنية شاملة تتوافق مع رؤية السعودية 2030، التي جعلت من المحتوى المحلي وتوطين التقنيات أولوية في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع المياه، وفي هذا الإطار تحويله إلى عنصر اقتصادي يعزز التنمية البيئية المستدامة، ويسهم في دعم الصناعة الوطنية، وتوطين التقنية، ومخرجات الابتكار، والبحث، رغم تحديات تقنيات المياه التقدمة وارتفاع متطلباتها التشغيلية.

**تحديات كشفت الحاجة إلى التطوير...
من الفجوات إلى الحلول: تعزيز المحتوى المحلي في قطاع المياه**

اعتماد القطاع على أنظمة وتقنيات معقدة

فجوة في المعرفة المحلية، خاصةً في تصنيع المضخات والصمامات الدقيقة وتشغيل الأنظمة الذكية

التقنيات المتقدمة
ومحدودية الخبرات
والمعرفة المحلية

وأحد الخطوات الرائدة لتعزيز المعرفة المحلية، أطلقت أول المبادرات البحثية بالتعاون مع الجامعات والراكز المحلي في عام 2007؛ بهدف تطوير حلول معالجة مبتكرة وتحلية محلية. وفي عام 2008م، تم إنشاء المركز السعودي للأبحاث والتطوير في تحلية المياه، كمبادرة إقليمية بقيادة المملكة لتمكين الكفاءات الوطنية وربط البحث العلمي بالاحتياجات التشغيلية للقطاع.

عدم وصول المصنع المحلي إلى الجاهزية الكافية لإنتاج الكوادر الأساسية

الحاجة لفترة زمنية لبناء القدرات وتأهيل خطوط الإنتاج وفق المعايير العالمية

قلة الإمكانيات
الصناعية والهندسية
في بعض التقنيات

خطوة وطنية تشكل ملامح جديدة لمستقبل قطاع المياه



وجود صناعات وطنية، لكن طاقتها الإنتاجية لم تواكب الطلب المرتفع والمتسارع الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجات المشروعات الكبرى

عدم توازن العرض والطلب في الصناعات الوطنية



انطلاقاً من ذلك، بدأت خطوات رفع جودة عمليات التصنيع المحلي في عام 2004م، حيث ظبقت أنظمة إدارة الجودة، مما رفع مستوى الاعتمادية وفتح المجال أمام تصدير بعض المكونات للسوق الخارجية.

وفي عام 2012م، بدأ تطبيق سياسات تفضيل الموردين المحليين في التعاقدات، ما حفّز الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في سلسلة التوريد للمشروعات الكبرى.

شرع قطاع المياه بدعم المحتوى المحلي وتوطين الصناعات والخدمات المرتبطة بالقطاع في عام 2015م، انطلاقاً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

ثم بدأ توطين الصناعة وتنمية المحتوى المحلي كمحور رئيسي للرؤية في عام 2017م، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات وخلق فرص استثمارية وصناعية ووظيفية.

وفي عام 2018م، أطلقت الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030، والتي تضمنت وضع خارطة طريق شاملة لإدارة الموارد المائية بكفاءة واستدامة، مع التركيز على تنوع الصادر وتحسين جودة الإمداد.

من هذا المنطلق، بدأت خطوات تمكين القدرات الوطنية في عام 1982م بتأسيس مركز التدريب في الجبيل وجدة كأول جهزة متخصصة لتأهيل الكوادر السعودية لتشغيل وصيانة محطات التحلية.

وفي عام 2010م، أطلقت أنظمة تشغيل ذكية مطورة محلياً تم ربطها بمحطات التحلية من خلال كوادر وطنية، ما عزز الكفاءة وقلل الاعتماد على الأنظمة الأجنبية.

وخلال عام 2020م، أُسست شركة نقل المياه (ويتكو)، وهي شركة متخصصة لإدارة وتشغيل أنظمة النقل، بهدف رفع كفاءة سلسلة الإمداد وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.

الحاجة إلى تدريب وتأهيل طويل الأمد

غياب البرامج التدريبية المكثفة في البداية

توطين الوظائف
الفنية والتشغيلية



من هنا، انطلقت مبادرة لتوطين تصنيع قطع الغيار في عام 1996م، بالتعاون مع مصانع محلية، وإنشاء شعبة التصنيع لتحقيق الاكتفاء الذاتي الجزئي وتعزيز الشراكات المحلية.

في عام 2000م، ومع توسيع مشروعات التحلية، امتد التعاون مع القطاع الصناعي المحلي لتصنيع أنظمة تحكم وأجزاء ميكانيكية خاصة بمحطات التحلية، مما دعم استدامة التشغيل وزاد من جاهزية المصنع الوطنية.

وخلال الفترة من 2020م إلى 2025م، تمت موافقة سياسات وزارة البيئة والمياه والزراعة والهيئة السعودية للمياه مع التوجه الوطني لتعزيز التوطين والاستدامة.



رحلة تحول في توطين صناعة تحلية المياه بقيادة طموحة

حققت صناعة تحلية المياه في المملكة تحولاً جذرياً، إذ أصبح المحتوى المحلي أحد أعمدة التنمية الاقتصادية ضمن رؤية السعودية 2030 وقد أرسى ذلك في الإرقاء بمصادر فاعلة، بما له من أثر في توسيع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة الإنتاجية، وكونه محركاً للتنمية الاقتصادية، وأداةً لتوطين الصناعات.



تباور ملامح استراتيجية توطين قطاع المياه مع إطلاق رؤية السعودية 2030؛ حيث أدرج المحتوى المحلي ضمن مستهدفات برامج التحول الوطني.

إسناد مهمة إدراج شروط التوطين في المشاريع الكبرى لوزارة البيئة والمياه والزراعة.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030، لوضع إطار شامل لتحقيق الأمان للائي وتعزيز الاستدامة.

مبادرة المؤسسة العامة لتحلية المياه بإنشاء الإدارة العامة للمحتوى المحلي، كجهة معنية بمتابعة تطبيق تشريعات ولوائح هيئة المحتوى المحلي وللشتريات الحكومية.

فصل جديد يعزز نمو قطاع المياه في المملكة





٢٠٢٤م

بداية الهيئة السعودية للمياه وتوسيع نطاق التوطين

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٩١٨) بتاريخ ٧/٥/٢٠٢٤م بتحويل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى «الهيئة السعودية للمياه»، لتتولى دوراً محورياً في تنظيم القطاع وتطويره. ووفقاً لترتيباتها التنظيمية، أُسند للهيئة العمل على توطين الصناعة والخدمات المتصلة بأنشطة المياه، ورفع نسبة المحتوى المحلي فيها، بجانب تطوير وتوحيد المعايير الفنية والهندسية والتحقق من مواهمتها مع معايير المحتوى المحلي ومعايير الاستدامة. كما شهدت هذه المرحلة اعتماد نسب إلزامية للمحتوى المحلي تصل إلى ٥٥% في مشروعات التخصيص والتحلية.



٢٠١٨م حتى ٢٠٢١م

الوطين في عقود التخصيص

في هذه المرحلة، أطلقت برامج التخصيص ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠ لتعزيز دور القطاع الخاص ومشاركة الكفاءات الوطنية، متضمنةً بنود توطين مازمة وصلت إلى ٤٠%. بالإضافة إلى تأسيس مركز الابتكار السعودي لتقنيات المياه وحاضنات لدعم البحث والابتكار وتعزيز الصناعة المحلية.

٢٠٢٠م

دراسة جدوى لتوطين صناعة أغشية التناضح العكسي ونقل المعرفة



أطلقت دراسة جدوى لتوطين صناعة أغشية التناضح العكسي، واستكملت في عام ٢٠٢٢م، والتي أسفرت عن طرح أول مشروع استثماري بالشراكة مع شركة «توري» اليابانية، وهيئة المحتوى المحلي للشئون الحكومية وشركة «أبونيان»، لإنشاء أكبر مصنع لإنتاج الأغشية في الشرق الأوسط، والثاني عالياً خارج اليابان، وبدأ تشغيله والإنتاج فيه في ٢٠٢٥م. وسيسهم المشروع بعائد اقتصادي يبلغ ١.١٤ مليار، كما يمثل هذا المشروع أول انطلاقة لفرص توطين الصناعة، وأبرزها ١٢ فرصة رئيسية:

أغشية التناضح العكسي (RO Membrane)	موانع الترسب (Antiscalants)	الفلاتر الخرطوشية (Cartridge Filters)
المحركات الكهربائية (Electric Motors)	الضواغط الهوائية (Air Compressors)	كلوريت الصوديوم (Sodium Chlorite)
المضخات (Pumps)	صمامات بأحجام كبيرة (Valves 40+ inch)	الفلاتر الرملية مزدوجة الطبقات (Dual Media Filter DMF)
أوعية ضغط مخصصة لأغشية التناضح العكسي (Pressure Vessels) (for RO Membranes)	مواد تنظيف أغشية التناضح العكسي (Cleaner for RO Membranes)	أجهزة استرجاع الطاقة Energy Recovery) (Devices - ERDs

منظومة المياه

جهود متكاملة تُجسّد رؤية وطنية ثاقبة

برنامج التحول للمياه

أحد مبادرات برنامج التحول الوطني تحت مظلة رؤية السعودية 2030.

برامج نوعية ياسهامات بنّاءة:

برنامج سحابة

- ٤٠ شركة ناشئة مستهدفة في قطاع المياه بمجالات الابتكار والتقنيات المتقدمة خلال عامين.
- أكثر من ٣٠٠ مليار ₩ سعودي حجم الإنفاق السنوي.

نسبة بارزة لجهود متواصلة:

%100

نسبة التزام الوزارة في مؤشر الالتزام بلائحة تفضيل المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية.

%99.89

نسبة تقييم الوزارة في تقرير الأداء السنوي لجنة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.



وزارة البيئة والمياه والزراعة

يمتلك قطاع المياه في وزارة البيئة والمياه والزراعة جذوراً عميقاً تعكس مسيرة من التطور في إدارة الموارد المائية وتخطيطها على مستوى وطني. وقد شهد القطاع تحولاً جوهرياً عام 2003م مع تأسيس وزارة المياه التي أُسند إليها الإشراف والتنظيم الشامل للقطاع. ومع إعادة هيكلة المنظومة عام 2016م، أصبح قطاع المياه جزءاً محورياً ضمن تكامل الوزارة، مما عزز توحيد الجهود ورفع كفاءة الحكومة. وأسهم هذا التطور في ترسیخ نهج مستدام لإدارة المياه يشمل الإنتاج والنقل والتوزيع والمعالجة وإعادة الاستخدام، وابن يوم يقود القطاع مسأراً نحو تحقيق أهدافه الكفاءة والاستدامة لضمان أمن مائي موثوق. واضعاً بذلك أساساً استراتيجياً ينماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

التميز في المحتوى المحلي

تبنت الوزارة نهجاً رياضياً في تعزيز المحتوى المحلي، محققةً المركز الثاني في جائزة التميز في المحتوى المحلي لعام 2022م عن فئة الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً بين 130 جهة.

مؤشرات الأداء والالتزام

في عام 2024م، حصدت الوزارة المركز الأول في تقرير هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، مسجلةً أعلى تقييم بنسبة تجاوز 99%， مع تحقيق التزام كامل بنسبة 100% بلائحة تفضيل المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية.



التكامل والتعاون

- نقل المعرفة في المحتوى المحلي والتوطين بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الصناعة والثروة المعدنية، ووزارة الاستثمار، والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والمشروعات الكبرى، وذلك من خلال إقامة ورش عمل متخصصة لبناء القدرات ونقل المعرفة.
- تفيذ 10 برامج نقل معرفة لبناء القدرات وتشغيل الكفاءات الوطنية بكفاءة عالية، وتمكين الخبرة على سبيل المثال في قطاعات الطاقة، المياه، الكيماويات، ودور الموردين المحليين.

التنمية الاقتصادية

- تطوير أكثر من 17 مبادرة لتحسين أداء المحتوى المحلي على مستوى قطاع المياه.
- تحقيق أثر اقتصادي على المحتوى المحلي الإجمالي يصل لأكثر من 6 مليارات ₩ سعودي، وأكثر من 4000 وظيفة خلال 3 سنوات، من خلال توطين صناعات ومحظوظ ومشاريع استراتيجية في قطاع المياه.
- بناء قائمة موردين تضم أكثر من 30 مصنعاً محلياً لتطوير القدرات التصنيعية في القطاع.

جهود التوطين والمحتوى المحلي:

تزامناً مع إطلاق رؤية السعودية 2030، تأسست الادارة العامة للمحتوى المحلي بالمؤسسة العامة لتحلية المياه عام 2018م، لتقود جهود التوطين وبناء سلسل إمداد وطنية.

وكانت من أوائل الجهات التي طبقت أسلوب التعاقد لتوطين صناعة أغشية التناضح العكسي، وأسست ثاني أكبر مركز عالي للأبحاث والتدريب في هذا المجال.

أثر المبادرات الاقتصادية والتشغيلية:

حققت جهود التوطين إيرادات بـ **690 مليون ₩**، وخفضت التكاليف بنسبة **14%**، ووفرت الطاقة بنسبة **64%**، وعملت على تقليل فترات التوريد **بأكثر من 50%**، دعماً للنمو الاقتصادي وتمكين النشأت الوطنية.

الابتكار في قطاع المياه:

عززت الهيئة هذا التوجه بإطلاق استراتيجية متكاملة لتعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعة، وتنفيذ نماذج تشغيلية داعمة، وتطوير إطار حوكمة لتطبيق سياسات المحتوى المحلي.

وفي هذا الإطار، نظمت الهيئة النسخة الثالثة من مؤتمر الابتكار في قطاع المياه، بمشاركة **56 دولة و480 خبيراً** و**140 جامعة ومركزاً بحثياً**، وتم خلاله إطلاق النسخة الثانية من جائزة الابتكار العالمية لتحلية المياه، بما يعكس التزام الهيئة بتحفيز الابتكار وتسريع التقدم التقني في القطاع.

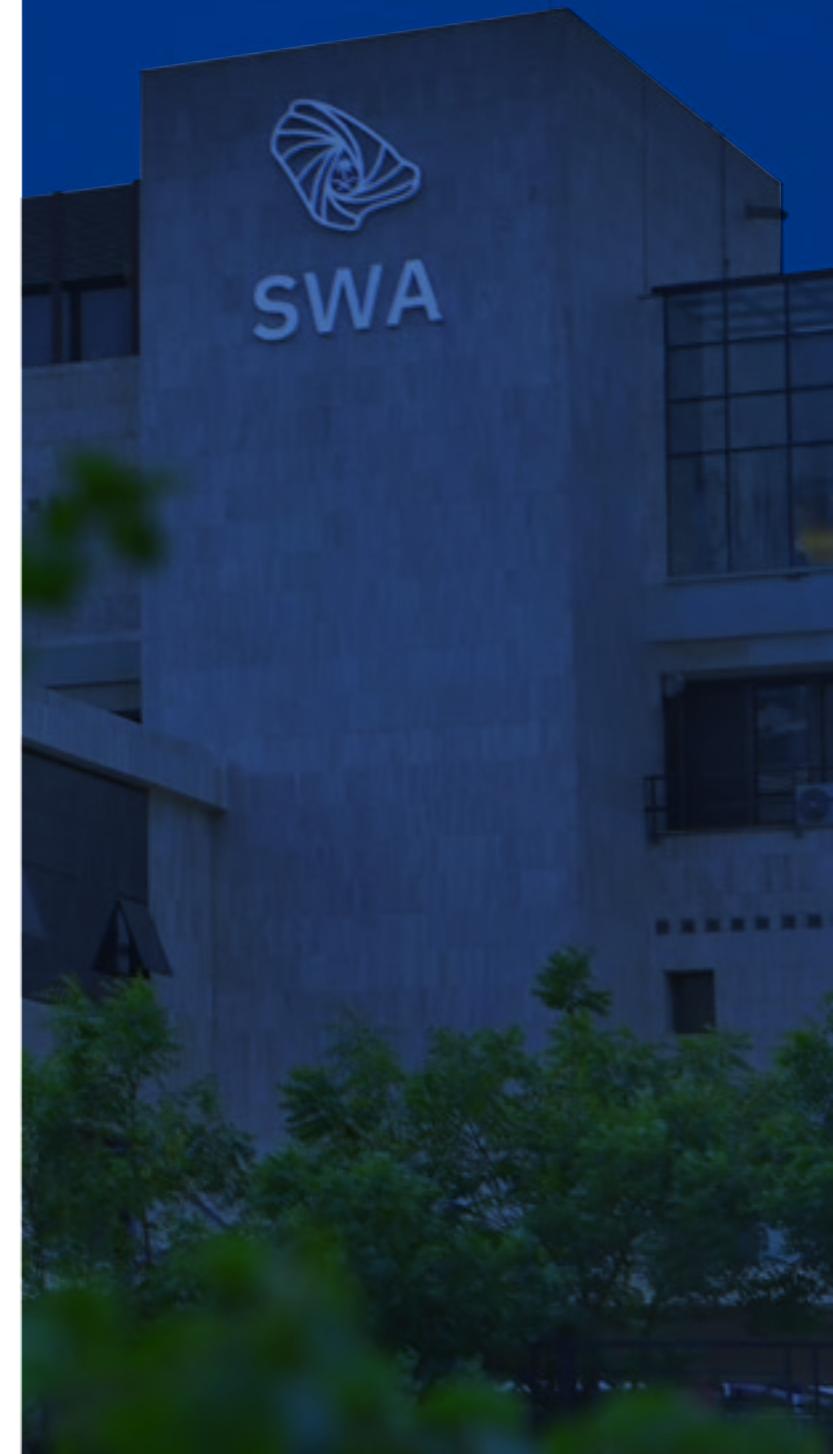
الإنجازات الاستراتيجية منذ إنشاء الهيئة

التمكين الاستراتيجي

تعزيز دور الهيئة كجهة تنظيمية وللمسؤوليات خلال الإشراف على القطاع، وذلك باعتماد مصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات بالتوافق مع هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، وتحقق الأثر التالي:

- تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح بما يتماشى مع التحول في هيكل التنظيمي للهيئة السعودية للمياه.
- تسهيل تفويض العمليات واتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية من خلال تحسين الإجراءات وتعزيز التكامل بين القطاع.

أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (٩١٨) بتاريخ ٢٨/١٠/١٤٤٥ على تحويل «المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة» إلى «الهيئة السعودية للمياه»، لتصبح الذراع التنظيمي لأنشطة خدمات المياه التي تعيد تشكيل ملامح القطاع وتوحيد جهوده.



المحتوى المحلي والتوطين

رحلة الهيئة السعودية للمياه منذ صدور القرار ٩١٨.

أبرز إنجازات المحتوى المحلي والتوطين في التوجه الاستراتيجي

مواءمة

اللائحة التنظيمية مع جهات قطاع المياه، وتنفيذ أكثر من 20 ورشة عمل مع القطاع.

إعداد

الأدوار التنظيمية الذي يضم 17 دواء، وأكثر من 170 صلاحيات ومسؤوليات لضمان التكامل والكفاءة التشغيلية.

تقييم

أداء المحتوى المحلي والتوطين لأكثر من 6 جهات، مع تحديد 10 مجالات للتحسين والتطوير.

تنفيذ

7 ورش عمل لنقل المعرفة لعدة جهات حكومية لتعزيز التكامل في تنفيذ مبادرات المحتوى المحلي والتوطين.

تنفيذ

مقارنات معيارية لأكثر من 6 سياسات، و28 عملية، وأكثر من 50 نموذجًا رقميًّا لتعزيز الفاعلية.

تطوير

الإطار الاستراتيجي للمحتوى المحلي والتوطين وتصميم نموذج حوكمة متكامل للقطاع.

تنفيذ

10 برامج نقل معرفة وورش عمل متخصصة لبناء القدرات ورفع الكفاءة التشغيلية لقطاع المياه.

تصميم

إطار متكامل لتقدير قدرات المقاولين والمصنعين في قطاع المياه مع مراعاة 12 معيارًا للأداء.

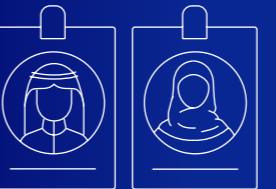
تحديد

22 فرصة توطين، وإعداد 9 دراسات جدوى، وطرح عدد 6 فرص بالشراكة مع وزارة الصناعة والموارد البشرية، مع تطوير برامج دعم وحوافز لمبادرات التوطين في قطاع المياه.

نسب بارزة لجهود متواصلة:

%100

نسبة توطين الوظائف القيادية.



%99+

نسبة توطين قسم المشتريات من إجمالي

القوى العاملة.

%100

نسبة توطين قسم المشتريات والخدمات المشتركة وسلسل الإمداد،

%85+

نسبة مشاركة المقاولين والورديين السعوديين في المشروعات عالية القيمة.



%64+

من المشروعات تضمنت منتجات وطنية.



%99.4

نسبة تقييم الهيئة في جائزة المحتوى المحلي على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً من بين 130 جهة مناسبة



مايو 2024

صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٩١٨، القاضي بالموافقة على تحويل المؤسسة العامة لتحلية المياه الملاحة إلى هيئة باسم الهيئة السعودية للمياه.

سبتمبر - أكتوبر 2024

تفعيل استراتيجية المحتوى المحلي والتوطين على مستوى القطاع.

أكتوبر 2024

إطلاق ورش عمل بمشاركة منظومة المياه، وإشراك مجموعة واسعة من الجهات الحكومية، والتكامل مع 7 جهات بالقطاع.

ديسمبر 2024 - مارس 2025

العمل مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية وصندوق التنمية الصناعي على مشاركة الفرص بقطاع المياه لتعزيز القدرة التنافسية للمملكة على المستوى الإقليمي والعالمي.

يناير 2025

تحليل شامل لأداء المحتوى المحلي والتوطين على مستوى قطاع المياه، مع تحديد الفجوات الرئيسية وفرص التحسين الاستراتيجي لتعزيز الأثر الاقتصادي والتنمية المستدامة.

يناير 2025

التطوير المستمر للنموذج التشغيلي والاعتماد من خلال تعزيز (البيكيل التنظيمي، والسياسات، والعمليات، ومؤشرات الأداء الرئيسية) بهدف رفع كفاءة الأداء التشغيلي للمحتوى المحلي والتوطين على مستوى القطاع.

فبراير 2025

اعتماد النموذج التشغيلي وإطار حوكمة قطاع المياه من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.



برامج ومبادرات نوعية

“شراكة”

برنامج تدريسي غير منتهٍ بالتوظيف، يهدف لتأهيل حديثي التخرج في عدد من التخصصات، ويشمل مكافأة شهرية واستشارات مهنية. وفي عام 2025م أطلقت نسخته السادسة. تضمن ممتلكات التوطين في العقود: يشمل ذلك تطبيق حد أدنى للمحتوى المحلي، ووضع آليات لضمان تحقيق المستهدفات، وتضمين اشتراطات التدريب والتطوير.

ورش العمل واللقاءات التعريفية: عقدت الشركة عدة لقاءات وورش عمل مع الوردين المحليين للتعرف بالفرص الاستثمارية ومشروعات الشركة.

توقيع اتفاقية استراتيجية بالتعاون مع مركز الابتكار السعودي لتقنيات المياه لتأسيس حاضنة ابتكارية مشتركة، تهدف إلى تحويل الأفكار إلى مشروعات تطويرية.

نسبة بارزة لجهودٍ متواصلة

%100 - %85

نسبة السعوديين في إدارة وتشغيل المحميات.



الشركة السعودية لشركات المياه

في عام 2002م، صدر قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم (23/5) بتأسيس شركة الماء والكهرباء ذات مسؤولية محدودة مناصفةً بين المؤسسة العامة لتحلية المياه والشركة السعودية للكهرباء لتقديم بشراء المياه والكهرباء من مشروعات القطاع الخاص وإعادة بيعها للجهات العنية، ما مكّن القطاع من التوسيع دون أعباء تشغيلية مباشرة على الدولة.

التحول الاستراتيجي:
تحولت إلى الشركة السعودية لشركات المياه وتم توسيع نطاق عمل الشركة - بصفتها مشاريًّاً رئيسياً للمياه حيث تملّكها وزارة المالية بالكامل (100%).

أثر المحتوى المحلي:
بلغت مساهمة مشروعات الشركة في المحتوى المحلي أكثر من **1.19 مليار ٌم**، ووُقّعت أكثر من **390 عقداً** مع الصانع والشركات الوطنية، من خلال **12 اتفاقية** تجاوزت قيمتها **9 مليارات ٌم**.

التوطين التشغيلي:
دعمت الشركة التوطين التشغيلي بوجود أكثر من **514 موظفاً سعودياً** في تشغيل الحطامات، ومشاركة ما يزيد على **700 موظف** في تنفيذ المشروعات، مما يعزز الكفاءات الوطنية واستدامة التشغيل المحلي.



تحلية المياه

تأسست المؤسسة العامة لتحلية المياه عام 1974م، بعد صدور مرسوم ملكي بإنشاء المؤسسة كجهة حكومية مستقلة تُعنى بتحلية مياه البحر ونقلها إلى مختلف مناطق المملكة.

إنجازات الإنتاج

- على مدار نحو 50 عاماً، أنشأت المؤسسة **33 منظومة إنتاج**.
- إنتاج أكثر من **2 مليار متر مكعب** من المياه العذبة في عام 2023م.
- طاقة يومية تصل إلى **7.5 مليون متر مكعب**.
- أبرز المنظومات: الجبيل، رأس الخير، الشعبية.

بداية مشاريع ومنظمات وضعت الأساس لصناعة التحلية عالمياً

- إنشاء منظمات إنتاج على السواحل الشرقية والغربية: أحاديد الغرض لإنتاج المياه.
- ثنائية الغرض لإنتاج الماء والكهرباء.

استثمار مياه الرجيع الملح

- اتفاقيات بالشراكة مع القطاع الخاص في قطاع التعدين.
- المتوقع مساهمة **1.5 مليار ٌم** سنوياً في الناتج المحلي بحلول 2030م.
- نجاح فريق المشروع بتقديم ابتكارات تقنية: تصميم وتنفيذ نظام مأخذ مياه متنقل.
- تنفيذ محطات متنقلة بتقنية التناضح العكسي بطاقة إنتاجية بين **2,000 إلى 10,000 متر مكعب يومياً**.
- تصاميم محلية مطابقة لأعلى المواصفات العالمية.
- نظام استرداد الطاقة ومضخة الضغط العالي، بتحقيق رقم قياسي عالي لاستهلاك الطاقة يقل عن **2.2 كيلو واط/ساعة**.

- تحقيق منظومة إنتاج الشعبية (المرحلة الخامسة) رقمي قياسي عالي آخر.
- الأكثر كفاءة عالمياً بين مشاريع التحلية بتقنية التناضح العكسي.
- معدل استهلاك الطاقة: **1.7 كيلو واط/ساعة** لكل متر مكعب.

تعزيز الأثر المحلي

- خفض التكاليف التشغيلية وتعزيز سلاسل الإمداد الوطنية.

إنجازات رائدة

- فازت المؤسسة بالجائزة، وتحقيق المركز الأول على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنجازاً.
- فازت المؤسسة بالجائزة، محققةً المركز الأول للعام الثاني على التوالي على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنجازاً.

نسبة بارزة لجهودٍ متواصلة

%98

نسبة الكوادر الوطنية.





شركة نقل المياه (ويتكو)

تأسست شركة نقل المياه (ويتكو) عام 2019م وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (32): لتحقيق الكفاءة التشغيلية والموثوقية الفنية في نقل المياه، مع رؤية للتمييز التشغيلي والتجاري، ودعم النمو المالي المستدام، وتعزيز فاعلية المنظمة بما يتوافق مع استراتيجية المياه الوطنية.

وسجلت الشركة نسبة محتوى محلي بلغت 60.45% خلال عام 2024، محققةً بذلك، نمواً قدره 16% مقارنةً بعام 2023 الذي بلغت فيه النسبة 50.96%. ويعكس هذا الإنجاز جهود الشركة المستمرة في تعزيز سلاسل الإمداد المحلية وتوطين الصناعات وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

الموارد البشرية

رُكزت الشركة على بناء نموذج اقتصادي يُسهم في تنمية المحتوى المحلي وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. حيث شملت مشروعاتها 10 مشاريع تقدّر قيمتها الإجمالية بـ **10 مليارات سعودي**، واعتمدت نسب الحد الأدنى للمحتوى المحلي بواقع (40%) من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

المشروعات والمحتوى المحلي

امتَّت جهود الشركة إلى تمكين القطاع الخاص من خلال مبادرات نوعية، مثل جائزة شركاء النجاح والتي تمنح بناءً على الأداء الفني والتقني للموردين ومدى مساهمتهم في تعزيز المحتوى المحلي، كما أطلقت الشركة مبادرة استراتيجية لاعفاء الموردين من رسوم التأهيل عند تقديم شهادة المحتوى المحلي (خط الأساس)، وذلك بهدف تحفيزهم للحصول على الشهادة ودعم التوجه الوطني لتعزيز المحتوى المحلي. وقد استفاد من الإعفاء 39% من الموردين منذ إطلاق المبادرة والتي تماشى مع إحدى مبادرات هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية في تحفيز المصانع لإصدار شهادة المحتوى المحلي.

تعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعة

واصلت الشركة تحقيق نسب متقدمة في توطين الصناعة: **زيادة المحتوى المحلي في**

مشروعات معالجة مياه الصرف الصحي - مرحلة التشغيل والصيانة.

على مستوى المنشآة 2024

62.23%



شركة المياه الوطنية

صدر في عام 2008م الأمر الملكي بإنشاء شركة المياه الوطنية لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي وفق أعلى المعايير، مع التركيز على الكفاءات الوطنية، شراكات الم Rafiq الحيوية، واستدامة الموارد الطبيعية. وحرصت الشركة على تضمين المحتوى المحلي كعنصر رئيسي في عملياتها، حيث أطلقت عدداً من المبادرات، وكان أبرزها:

إطلاق مبادرات المحتوى المحلي

كما أطلقت الشركة مبادرة «المحتوى المحلي في كل السياسات»، وعملت على تحديث دليل المحتوى المحلي كاملاً ليتوافق مع سياسات صندوق الاستثمارات العامة والضوابط الخاصة بالشركات المملوكة للدولة.

تمكين الكفاءات وترسيخ المفهوم

وسعياً نحو ترسیخ هذا المفهوم، نفذت الشركة ورش عمل دورات تدريبية موجهة للموظفين والمقاولين، كما وفرت حزماً تدريبياً وخدمات لقطاع الخاص، شملت:

- توفير المعلومات حول فرص الاستثمار.
- ربط المستثمرين بالجهات الممكنة.
- مبادرة إعفاء النشاطات الصغيرة والمتوسطة من الضمان المالي.

بداية مشاريع ومنظومات وضعت الأساس لصناعة التحلية عالمياً

- العمل على 1,363 مشروعًا حرص فيها المنتج الوطني، بقيمة إجمالية تجاوزت 80 مليار ريال سعودي للعقود المصنفة ضمن المحتوى المحلي.
- 84 عقداً لتفعيل المنتج الوطني.
- 770 عقداً لدعم المحتوى المحلي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 281 عقداً أدرجت فيها متطلبات المحتوى المحلي.
- تعزيز الشركة منظومتها التنظيمية بمعالجة أكثر من 280 استفساراً متخصصاً في هذا المجال.

تطوير الأنظمة والبرامج

أيضاً، طورت الشركة برنامجاً خاصاً لتأهيل الموردين وأدرجت متطلبات المحتوى المحلي ضمن نظام تخطيط الموارد (ERP) من خلال تصميم نوافذ وصفحات خاصة للمشترين والموردين.

في عام 2024:
تم إعلان اتفاقية الشراكة الاستراتيجية في منتدى المحتوى المحلي بين هيئة المحتوى المحلي والشريانات الحكومية مع شركة نقل المياه برعاية معايير رئيس مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف اعتماد خطة العمل المشتركة وتحديد مسارات تنمية المحتوى المحلي للعام 2025م مع الاتفاق على المخرجات المستهدفة.

وقعت الشركة عدداً من الاتفاقيات مع عدد من الجهات من ضمنها الهيئة السعودية للمهندسين والهيئة السعودية للمقاولين، وذلك بهدف تأهيل المكاتب والشركات الهندسية وتعزيز قدرات المهندسين السعوديين بالإضافة إلى خلق فرص لتوظين الوظائف.

تم اعتماد سياسة المحتوى المحلي الداخلية للشركة.

تم الانتهاء من تضمين ضوابط المحتوى المحلي في أدلة العقود والمشتريات للشركة.

توظيف الصناعات:

ضمن جهود الشركة لتوظيف الصناعات وبناء نموذج اقتصادي يُسهم في تنمية المحتوى المحلي وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وبالتنسيق مع الهيئة السعودية للمياه وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، تم تحديد ست فرص توظيف واعدة، ويجري العمل حالياً بالتنسيق معهم على الانتهاء من طرح كراسات اتفاقيات التوظيف.

400+ مستفيد:

عبر إقامة 11 ورشة توعوية داخلية وخارجية لرفع الوعي بالمحتوى المحلي وتطوير الموردين المحليين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع تعزيز خطط مشتركة لزيادة نسبة المحتوى المحلي في مشتريات الموردين وذلك دعماً لأهداف التوظيف والتنمية الاقتصادية المستدامة.

مبادرة إدراج فئة أصحاب العمل الحر ضمن نظام تسجيل الموردين:

أطلقت الشركة مبادرة إدراج فئة أصحاب العمل الحر في نظام تسجيل الموردين والتي تهدف إلى توسيع قاعدة التوريد وتعزيز مشاركة الكفاءات الوطنية في مشاريع ومناقصات الشركة، بما يسهم في تحفيز الابتكار وتنوع مصادر التوريد ورفع كفاءة سلسلة الإمداد.

نسب بارزة لجهود متواصلة

برنامج تعزيز

أسهم البرنامج في تفهيم مبادرات موجهة لتنمية المحتوى المحلي، ومن أبرزها:

- إعادة بناء هيكل المحتوى المحلي ضمن إدارة سلسلة الإمداد، بما يتناسب مع متطلبات المرحلة. وتنظيم برامج توعية وورش عمل متخصصة لنسبي إدارات المشتريات والمشروعات والوردين. تصميم برنامج لتطوير الموردين ورفع جاهزيتهم للدخول في منظومة التوريد الوطنية.
- إطلاق حملات توعية شاملة لتوضيح مزايا الحصول على شهادة المحتوى المحلي والحوافز المرتبطة بها.
- 15 فرصة استثمارية لتوطين المنتجات المرتبطة بقطاع نقل وتوزيع المياه بالتعاون مع المصنعين المحليين.

حاضنة وابل

أطلقت الحاضنة لدعم الشركات الناشئة وتطوير حلول مبتكرة في توزيع المياه ومعالجة الصرف الصحي، مع التركيز على توطين التقنيات وتعزيز المحتوى المحلي:

- 14 جلسة تدريبية.
- 55+ ساعة إرشادية.

%10

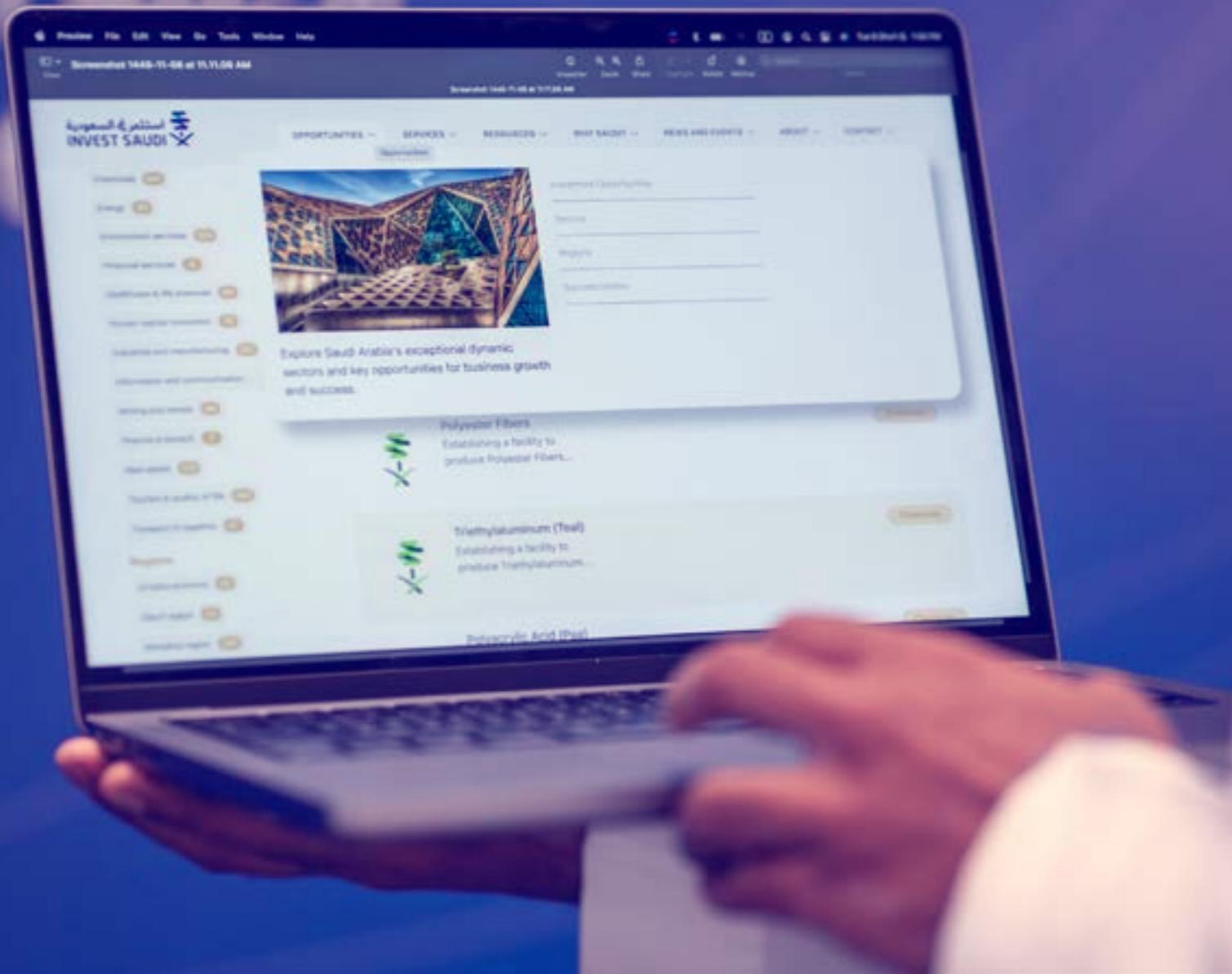
نسبة منح أفضلية منتجات المصانع الوطنية على الأجنبية.

%10

نسبة منح أفضلية المنشآت المتوسطة والصغيرة.



برامج نوعية بإسهامات بُنَاءة



30 متدرب

في برنامج تطوير القيادات النسائية.

100 متدرب

في برنامج التميز في خدمة العملاء.

+30 ورثة عمل

تدريبية أقيمت لجهات عديدة، استفاد منها أكثر من 950 موظفاً ومركزاً.

40 متدرباً

لتطوير القيادات الوعادة.

برنامـج إعداد وتنمية الكوادر

في الإدراة المتكاملة للموارد المائية.



المؤسسة العامة للري

أنشئت هيئة الري والصرف بالأحساء عام 1972م؛ لإدارة وتشغيل وصيانة شبكات الري والصرف، ثم تغير مسمى الهيئة إلى «المؤسسة العامة للري» بقرار مجلس الوزراء رقم (542) عام 2017م، حيث تحولت بصفة اعتبارية واستقلال إداري ومالى، لتصبح الجهة المعنية بإدارة نشاط الري في عموم المملكة.

إدارة الموارد المائية

- تطوير البنية التحتية وتحسين جودة المياه.
- توسيع استخدام المياه المجددة وغير التقليدية.
- إدارة مياه السدود واستخدام المياه المعالجة لدعم القطاعات الزراعية والصناعية والحضرية.

التحديث والابتكار

- السعي إلى تحديث أنظمة الري ورفع كفاءة الشبكات من خلال أنظمة ذكية تقلل الفاقد.
- التركيز على البحث والابتكار في تقنيات الري.
- توفير فرص استثمارية للشركات الوطنية.

رؤية تساهمن في تعزيز المحتوى المحلي

- دعم المنتجات الوطنية وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية.
- توليد فرص عمل نوعية في مجالات التشغيل والصيانة والتقنيات المائية.
- تنفيذ مشاريع ري متكاملة بقيادة كفاءات سعودية وأدوات محلية الصنع.

نسبة بارزة لجهود متواصلة

%100

نسبة الكوادر الوطنية من إجمالي القوى العاملة

%32.51

نسبة المياه المجددة المعاد استخدامها

25

منافسة حكومية عالية القيمة بقيمة تتجاوز 5.2 مليار

574

عدد السدود التي يتم إدارتها وتشغيلها وصيانتها

%88

نسبة مشاركة الموردين والمقاولين السعوديين في المشروعات عالية القيمة

16,876

عدد المزارع المستفيدة من مياه الري على مستوى المملكة لغاية عام 2024م



مُعهد ابتكار تقنيات المياه والابحاث المتقدمة (وتيرا)

في عام 1987م، وضع حجر الأساس لمركز البحث والتطوير قرب منظومات الإنتاج في الجبيل الصناعية، كمبادرة استراتيجية أدركت أهمية الابتكار في صناعة التحلية باعتباره أساساً لاستدامتها قبل تطبيقه في خطوط الإنتاج. ومع توسيع أعمال البحث والجامعة للحلول المتقدمة، تطور المركز ليصبح مُعهد ابتكار تقنيات المياه والابحاث المتقدمة (وتيرا)، الدُّرُّاع البحري للهيئة السعودية للمياه، وحلقة وصل بين الاحتياج الصناعي والخرجات العلمية.

أُسهم المُعهد في تمكين تقنيات التحلية من خلال جهود بحثية متواصلة:
وفي عام 2023م، استضاف المُعهد 250 باحثاً ضمن مبادرة «مجتمع أبحاث المياه»، كما شهد توقيع 11 اتفاقية بحثية، مما يعكس دوره كمركز عالي للتعاون البحثي وتبادل المعرفة. ومن أبرز إنجازاته البحثية والتطبيقية:

- تطوير تكنولوجيا ترکيز اللوحة المزدوجة لاستخراج مركبات معدنية قيمة من رجع التحلية، مثل إنتاج كربونات الكالسيوم النقية.
- إجراء بحوث متعددة المراحل لاستخلاص العادن من المحاليل.
- صناعة محاليل قابلة لإعادة الاستخدام لحفظ أو استرجاع الماء القابلة للعزل.
- تطوير تقنيات حيوية لتوليد الطحالب الدقيقة (Microalgae Production) للاستخدام الصناعي والبيئي.
- 50% نسبة تقليل التكاليف التشغيلية والرأسمالية في عملية ربط التناضح بالطاقة الشمسية في للحطات التجريبية.
- أكثر من 31 براءة اختراع محلية في مجال تقنيات المياه والتحلية.
- أكثر من 280 بحثاً ودراسة محلية في مجالات تحلية المياه وتطوير تقنياتها.

- بحوث تطبيقية تهدف إلى:**
- خفض التكاليف التشغيلية.
 - رفع الكفاءة.
 - تطوير حلول بيئية مبتكرة.

تعاون وشراكات متعددة:
امتد دور المُعهد ليشمل التعاون المباشر مع محطات التحلية لمعالجة التحديات التشغيلية وتحسين كفاءة الماء، مما أُسهم في تحقيق وفورات مالية ملموسة. كما قام بختبار الماء والمعدات وتقدير جودة المياه الناتجة لضمان موافقتها. وتحوّل إلى راقد معرفي عالي من خلال:

- نشر 339 ورقة علمية.
- تسجيل 74 براءة اختراع.
- الحصول على جوائز محلية ودولية.

كما عقد المُعهد أكثر من 220 اتفاقية بحوث محلية وعالية، ونفذ ما يزيد على 220 مشروع بحث تطبيقي، مما رشح مكانة المملكة في تقنيات التحلية، وعزز قدرتها على امتلاك المعرفة بدلاً من استيرادها.

حديثة تعزز قدراته منذ الطفولة.
• برنامج للهندسين: يعد مساراً تدريبياً مكثفاً يواكب احتياجات سوق العمل، ويعزز تأهيل الكوادر الهندسية المتخصصة.

- برنامج (SWA) للقيادة الشبابية: يشكل البرنامج منصة لصقل مهارات الشباب وتأهيلهم لأدوار قيادية مستقبلية في قطاع المياه، من خلال تدريب متخصص ونقل للخبرات.
- سفراء الأكاديمية: يعد خريجوها من التميزين الذين شغلوا مناصب قيادية في قطاع المياه والصناعة.
- التدريب الصيفي: يعد أحد مبادرات الأكاديمية لتأهيل طلاب الجامعات، من خلال إتاحة فرص تدريب عملية وتطبيقية داخل منشآتها.

وفي عام 2024م، تحولت أكاديمية المياه إلى مركز وظيفي لتأهيل الكفاءات وتطوير الوارد البشري في القطاع، من خلال توسيع برامجها لتشمل التقنيات الحديثة والتطبيقات والتشغيل. كما ركزت على بناء شراكات محلية ودولية أُسهمت في نقل المعرفة، ورفع الجاهزية الوطنية، وتعزيز المحتوى المحلي، إلى جانب خلق بيئة تدريبية داعمة للابتكار، تفتح فرصاً للتوظيف والاستثمار في قطاع المياه:

- 992 برنامج تدريسي.
- 16,380 متدربي ومتدربي.
- أكثر من 8 برامج قيادية عالية.

أكاديمية المياه

في مطلع عام 1982م، تأسست الأكاديمية السعودية للمياه كمبادرة تدريبية رائدة، استجابة لحاجة قطاع المياه إلى كفاءات وطنية مدرة تساهم في تطوير الأداء ورفع كفاءة التشغيل في منشآت المياه بالجبيل وجدة.

المسيرة والتطور:

على مدى أكثر من 40 عاماً، أصبحت الأكاديمية ركيزة مؤسسية مهمة في قطاع المياه، ورافداً أساسياً لتنمية المحتوى البشري عبر برامج تدريبية ومناهج مواكبة للتحولات التقنية والإدارية في صناعة التحلية.

الرؤية والأثر:

تبني الأكاديمية رؤية واضحة لتأهيل كوادر وطنية قادرة على القيادة والمنافسة محلياً وعالمياً، وأسهمت مخرجاتها في تشكيل نواة فرق التشغيل والصيانة والإدارة بكبرى الشركات المائية في المملكة.

التدريب والتأهيل:

- أكثر من 100,000 متدربي.
- ما يزيد على 7,600 برنامج تدريسي.
- تشمل 450 دورة متخصصة و4 دورات مخصصة لتعزيز المحتوى المحلي.
- كوادر وطنية تولت مهام التشغيل والصيانة في منشآت استراتيجية.

برامج نوعية بإسهامات بُنَاءة:

- أكاديمية أجيال: تعد نموذجاً تنموياً يستهدف بناء جيل واعد بمهارات استثنائية، من خلال مناهج متقدمة وبرامج

جوائز وطنية في المحتوى المحلي

2025م

11 رقمياً قياسياً في موسوعة غينيس تشهد لريادة مائية وطنية

جائزة المحتوى المحلي:



2025م

2024م

فوز الوزارة بجائزة المحتوى المحلي فوز الوزارة بجائزة المحتوى المحلي بتحقيق المركز الثالث على مستوى الجهات الأعلى إنفاقاً. بتحقيق المركز الثاني على مستوى الجهات الأعلى إنفاقاً. جهه منافسة.



2025م

2024م

فوز المؤسسة بالجائزة، محققة المركز الأول للعام الثاني على التوالي على مستوى الجهات الحكومية الأعلى إنفاقاً. جهه منافسة، بنسبة تقييم 99.4%.



2025

فوز الشركة بالجائزة وتحقيق المركز الثاني في محور الشركات المملوكة للدولة على مسار واحد.

أكبر سعة تحلية مياه في العالم

4,197,500.000 m^3

إجمالي الإنتاج، مما عكس تصدر المملكة عالياً في صناعة التحلية

أكبر موقع من حيث إجمالي الطاقة الإنتاجية للمياه المحللة

2,998,000 m^3

يومياً

أكبر منظومة لتحلية المياه بتقنية التناضح العكسي على أصغر مساحة أرض

مشروع منظومة إنتاج الخبر (المرحلة الثانية)

670,852.4 m^3

يومياً من الطاقة الإنتاجية

أكبر محطة عائمة لتحلية المياه في البحر الأحمر بالشراكة مع "بحري"

50,000 m^3

يومياً السعة الإجمالية

أكبر شبكة خزانات المياه ل المياه الشرب

8,970,000 m^3

السعة الإجمالية

أطول شبكة لأنابيب نقل المياه لجميع أنظمة نقل المياه

14,217

كيلومتراً طول البنية التحتية

أكبر وحدة تحلية بتقنية التبخير متعدد الأثر في الشعيبة

92,000 m^3

يومياً الطاقة الإنتاجية

أكبر خزان للمياه الشرب في العاصمة الرياض

3,000,000 m^3

السعة الإجمالية

أكبر مرافق لتخزين المياه في منشأة التخزين الاستراتيجي بالعاصمة الرياض

4,790,000 m^3

السعة الإجمالية

أقل استهلاك طاقة لمنظومة تحلية مياه تعمل بتقنية التناضح العكسي

1.7 كيلو واط/ساعة

لكل m^3 معدل الاستهلاك

مشروع منظومة إنتاج الشعيبة (المرحلة الخامسة).

برامج ومبادرات تعزز نمو المحتوى المحلي وتوطين الصناعة

إنجازات محققة في إطار تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030



5 جذب الاستثمارات الصناعية ودعم المحتوى المحلي



- إبرام أكثر من 74 اتفاقية صناعية لنقل التقنية والت تصنيع محلياً.
- إدراج فرص التوطين ضمن منصة «استثمر في السعودية».
- تحفيز المستثمرين لتأسيس مصانع محلية، وإطلاق فرص توطين.

6 تطوير الكوادر وبرامج التوطين المتخصصة

- إطلاق مسارات تدريبية تقنية ومهنية بالتعاون مع الكليات التقنية.
- إطلاق مبادرة تطوير قدرات التحلية المستدامة، ومبادرة توسيع الربط والتصميم والتحكم، ومبادرة تأهيل القاولين المحليين.
- إطلاق برامج ومبادرات:
 - 1. برنامج المحتوى المحلي، وبرنامج دعم الموردين المحليين، وبرنامج نقل وتوطين التقنيات، وبرنامج الابتكار الصناعي المحلي، وللمسار السريع لتوطين قطع الغيار، برنامج تقييم المحتوى المحلي.
 - 2. برنامج تمكين المرأة، وبرنامج تطوير القيادات:
 - برنامج تطوير القيادات النسائية (30 متدرية)، وبرنامج التميز في خدمة العملاء (100 متدربي).
 - 3. برنامج تنمية المهارات المتقدمة في الإدارة التكاملية للموارد المائية، وبرنامج البحث والتطوير وبناء القدرات.
- إطلاق منصة البيانات المفتوحة لعرض نسب المحتوى المحلي وأداء الموردين.
- إطلاق منصة ثقة لتقدير الموردين والمصنعين المحليين، ودعم قرارات الترسية بنسب المحتوى المحلي.



2 توطين الصناعات والتقنيات الحيوية

- توطين صناعة أغشية التناضح العكسي، وتصنيع قطع الغيار والكونات الرئيسية.
- اتفاقيات مع شركات عالمية لتصنيع أنظمة الفلترة والسحب محلياً.
- إنشاء قاعدة بيانات محلية للموردين المحليين وتأهيلهم ضمن سلاسل التوريد.
- إطلاق منصة الموردين الوطنيين الرقمية لربط المصنعين والموردين المحليين بالفرص.

1 السياسات والأنظمة

- إلزامية تطبيق لائحة تفضيل المحتوى المحلي في كافة العقود والمشروعات.
- إدراج المحتوى المحلي ضمن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
- إصدار دليل المحتوى المحلي لتوضيح آليات حساب نسب المحتوى المحلي.
- رصد الأداء في التوطين من خلال أنظمة رقمية.

3 دعم الأبحاث والابتكار المحلي

- مشاريع وطنية لاستخدام الرجيع المحلي في استخلاص المعادن الصناعية.
- شراكات استراتيجية بحثية مع جامعات لتوطين البحث والتطوير.



4 التحول الرقمي كداعم رئيسي للتوطين

- تطوير أنظمة نظام التحكم والراقبة وتجميع البيانات محلياً.
- أتمتة العقود وتتبع نسب المحتوى المحلي إلكترونياً.
- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والصيانة التنبؤية.
- إطلاق بوابة الموردين الرقمية لتمكين المنافسة المحلية وتقييم الالتزام.

مشروع إنشاء وتأهيل بحيرات التبخير لمحطات معالجة المياه بالقطاع الأوسط

المحتوى المحلي:

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي) 35.74%

تقديم خدمات الحوسبة السحابية لتشغيل وصيانة محفظة (SAP)

المحتوى المحلي:

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي) 46%

أعمال صيانة وزراعة وري المسطحات الخضراء بالساحلين الشرقي والغربي

المحتوى المحلي:

آلية الحد الأدنى) 53.41%



مشروع توريد وتنفيذ نظام نقل مياه نوبيع - حجر

المحتوى المحلي:

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي) 45.25%



أبرز المشاريع:

إنشاء أنظمة نقل خزانات المعمس - المجموعة (B)

المحتوى المحلي:

آلية حد أدنى) 49.37%

توريد وتنفيذ أعمال الخزن الاستراتيجي بمحافظات شمال الرياض

المحتوى المحلي:

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي) 51.19%

إنشاء خط الغاز الجاف لتغذية محطة التحلية والطاقة الكهربائية في ينبع - المرحلة الثالثة

المحتوى المحلي:

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي) 50%

مشروع محطة التحويل الكهربائي في الخبر

المحتوى المحلي:

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي) 31.47%

مشروع تطبيق الأنبوب والخزن الاستراتيجي لنظام نقل مياه الحلقى الشمالي في مدينة الرياض - المرحلة الثانية

المحتوى المحلي:

آلية حد أدنى) 50%

توريد وتنفيذ نظام نقل مياه رأس الخير - الرياض (H&I)

المحتوى المحلي:

آلية حد أدنى) 45%

توريد وتنفيذ نظام نقل مياه رأس الخير - الرياض (H&I) - مشروع إضافي

المحتوى المحلي:

آلية حد أدنى) 44%

توريد وتنفيذ أعمال الأنابيب والخزن الاستراتيجي بمشروع استكمال أنظمة نقل مياه عسير

المحتوى المحلي:

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي) 40%

برامج نوعية بآسهامات بناء:

برامج مبادرات بناء القدرات

- تأهيل القيادات المستقبلية لقطاع المياه.
- برنامج القيادة النسائية في قطاع المياه.
- برنامج كبار التنفيذيين في قطاع المياه.
- برنامج الواهب في الهيئة (HIPO).

(برنامج تمكين)

أكثر من 400

مواطن ومواطنة جرى تأهيلهم عبر البرنامج.

(برنامج النخبة)

تُفذ البرنامج بالتعاون مع شركات عالمية لنقل الخبرات والمعارف، بما يعزز تبادل المعرفة.

(برنامج الحوافز المعيارية التابع لوزارة الصناعة والثروة المعدنية)

22 فرصة

استثمارية صناعية أطلقت في القطاع.



أبرز المشاريع

مشروعات نوعية تعزز المحتوى المحلي، وتدعم تخصيص قطاع المياه، مركزة على رفع نسب التوطين وتمكين الشركات الوطنية؛ بما يحقق الكفاءة التشغيلية ويعزز الاستدامة:

مشروعات التحلية

نسبة المحتوى المحلي:

٦١.٤١% خلال مرحلة التشغيل

معالجة مياه الصرف الصحي

نسبة المحتوى المحلي:

٦٦.٥٩% خلال مرحلة التشغيل والصيانة

محطة رابع المستقلة (المراحلية الرابعة) لإنتاج المياه المعلبة

نسبة المحتوى المحلي:

%40

الحاير لمعالجة مياه الصرف الصحي

نسبة المحتوى المحلي:

%50

خطوط أنابيب نقل المياه المستقل في الرياض - رابع

نسبة المحتوى المحلي:

%40

تحويل الشعيبة ٣ إلى محطات تحلية مياه مستقلة

نسبة المحتوى المحلي:

٤٠% نسبة التوطين

الجبيل (المرحلتين الرابعة والسادسة) لإنتاج المياه

نسبة المحتوى المحلي:

%40

الخزن الاستراتيجي المستقل للمياه المعلبة في جعرانة

نسبة المحتوى المحلي:

%40



الخاتمة

حقق قطاع المياه في المملكة قصة نجاح وطنية متكاملة، تجلّت في قدرته على الجمع بين تلبية الاحتياج المتامّل للمياه وبين دفع عجلة التنمية الاقتصاديّة من خلال برامج ومبادرات لتعزيز المحتوى المحلي، وتوطين الصناعة، وتحفيز البحث والابتكار، وإنشاء مراكز تدريب وبحث وتطوير. ومنذ بدايات التوطين الأولى في القطاع، وحقّ التوسّع الاستراتيجي في توطين التقنيات والصناعات المرتبطة بنقل المياه ومعالجتها، تقدّم القطاع نحو تحقيق استقلال صناعي وابتكاري. وقد أُسّسَت هذه الجهود في رفع نسبة المحتوى المحلي في الناتج المحلي، وتوطين فرص صناعية، وتمكّن النشّارات والمصانع المحليّة، وتوطين سلاسل الإمداد الحيويّة. كما رشّخت المملكة مكانة كقوّة صناعية عالّية في مجال المياه وتقنياتها.

محلي.. آمن.. مستدام

جهود متواصلة نحو مستقبل أكثر استدامة
يواصل قطاع المياه تعزيز الابتكار والاستدامة الاقتصاديّة والصناعيّة، من خلال مضاعفة الأثر الاقتصادي للتوطين وتطوير الفرص الصناعيّة.

فرص استثمارية جديدة
• تطوير أنظمة نقل المياه.
• استخدام الطاقة التجددية.
• نماذج تشغيلية وتمويلية مستدامة تقلل الاعتماد على الإنفاق الحكومي.
• تطوير الكوادر الوطنيّة.
• عقد 12 دورة تدريبيّة سنويّة خلال السنوات الخمس القادمة.
• تخريج أكثر من 500 متدرّب ومتدرّبة بحلول عام 2030م.

منظومات حديثة لتنقية المياه الجوفية أطلقتها الهيئة السعودية للمياه

- بتصميم كوادر سعودية بالكامل.
- تزويد المناطق النائية بالمياه باستخدام الطاقة التجددية.
- متوسط استهلاك الطاقة:
 - 1. المحطات الكبيرة: 2.68 كيلوواط/متر مكعب.
 - 2. المحطات الصغيرة: 2.27 كيلوواط/متر مكعب.
 - 3. محطة خير: 3.3 كيلوواط/متر مكعب.
- تحسين الكفاءة، وخفض الانبعاثات، ورفع جودة مياه الشرب.
- برنامج «نيلب».
- توطين تقنيات التحلية.
- رفع نسبة تصنيع قطع الغيار محلياً من 40% إلى 70% بحلول عام 2030م.

مبادرة الرجيع المحلي (تبني منهجية الاقتصاد الدائري)

- تحويل الرجيع المحلي إلى منتجات صناعية.



الهيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority